

(ب) تاريخ سريان هذا اللحق (البروتوكول) طبقا للمادة ٢٣ ،

(ج) الاتصالات والبيانات التي تتلقاها طبقا للمادة ٢٤ ،

المادة ٢٧ — التسجيل

٠١ ترسل أمانة الايداع هذا اللحق (البروتوكول) بعد دخوله حيز التطبيق الى الأمانة العامة للأمم المتحدة بغية التسجيل والنشر طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

٠٢ تبلغ أيضا أمانة الايداع الأمانة العامة للأمم المتحدة عن كل تصديق وانضمام قد تتلقاه بشأن هذا اللحق (البروتوكول) .

المادة ٢٨ — النصوص ذات الحجية

يودع أصل هذا اللحق (البروتوكول) لدى امانة الايداع التي تتولى ارسال صور رسمية معتمدة منه الى جميع الأطراف في الاتفاقيات . وتتساوى نصوصه الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في حجيتها .

٠٢ ويبدأ سريان اللحق (البروتوكول) بالنسبة لأى طرف في الاتفاقيات يصدق عليه أو ينضم اليه لاحقاً على ذلك ، بعد ستة أشهر من تاريخ ايداع ذلك الطرف لوثيقة تصد يقه او انضمامه .

المادة ٢٤ - التعديلات

٠١ يجوز لأى طرف سام متعاقد أن يقترح اجراء تعديلات على هذا اللحق (البروتوكول) ، ويبلغ نص أى تعديل مقترح الى أمانة الايداع التي تقرر بعد التشاور مع كافة الأطراف السامية المتعاقدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ما اذا كان ينبغي عقد مؤتمر للنظر في التعديل المقترح .

٠٢ تدعو أمانة الايداع كافة الأطراف السامية المتعاقدة الى ذلك المؤتمر وكذلك الأطراف في الاتفاقيات سواء كانت موقعة على هذا اللحق (البروتوكول) أم لم تكن موقعة عليه .

المادة ٢٥ - التحلل من الالتزامات

٠١ اذا ماتحلل أحد الأطراف السامية المتعاقدة من الالتزام بهذا اللحق (البروتوكول) فلا يسرى هذا التحلل من الالتزام الا بعد مضي ستة أشهر على استلام وثيقة تتضمنه . ومع ذلك اذا ماكان الطرف المتحلل من التزامه مشتركاً عند انقضاء هذه الأشهر الستة في الوضع المشار اليه في المادة الأولى ، فلا يصبح التحلل مسن الالتزام نافذاً قبل نهاية النزاع المسلح . بيد أن الأشخاص الذين حرّموا من حريتهم أو قيدت حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع ، يستمرون في الاستفادة بأحكام هذا اللحق (البروتوكول) حتى يتم اخلاء سبيلهم نهائياً .

٠٢ يبلغ التحلل من الالتزام تحريرياً الى أمانة الايداع وتتولى الأمانة ابلاغه الى جميع الأطراف السامية المتعاقدة .

المادة ٢٦ - الاخطارات

تتولى أمانة الايداع ابلاغ الأطراف السامية المتعاقدة وكذلك الأطراف في الاتفاقيات الموقعة وغير الموقعة على هذا اللحق (البروتوكول) بما يلي :

(أ) التواقيع التي تذييل هذا اللحق (البروتوكول) وايداع وثائق التصديق والانضمام طبقاً للمادتين ٢١ و ٢٢ ،

ولو بناءً على مبادئهم الخاصة ، أن يعرضوا القيام بتجميع الجرحى والمرضى والمكويين في البحار ورعايتهم .

٢٠ تبذل أعمال الغوث ذات الطابع الانساني والحيادي البحت وغير القائمة على أى تمييز مجحف ، لصالح السكان المدنيين بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني ، وذلك حين يعاني السكان المدنيون من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهري لبقائهم كالأغذية والمواد الطبية .

الباب الخامس

أحكام ختامية

المادة ١٩ - النشر

ينشر هذا اللحق (البروتوكول) على أوسع نطاق ممكن .

المادة ٢٠ - التوقيع

يعرض هذا اللحق (البروتوكول) للتوقيع عليه من قبل الأطراف في الاتفاقيات بعد ستة أشهر من التوقيع على الوثيقة الختامية ويظل معروضاً للتوقيع طوال فترة اثني عشر شهراً .

المادة ٢١ - التصديق

يتم التصديق على هذا اللحق (البروتوكول) في أسرع وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق لدى المجلس الاتحادي السويسري ، أمانة الأيداع الخاصة بالاتفاقيات

المادة ٢٢ - الانضمام

يكون هذا اللحق (البروتوكول) مفتوحاً للانضمام اليه من قبل أى طرف في الاتفاقيات لم يكن قد وقع عليه ، وتودع وثائق الانضمام لدى أمانة الأيداع .

المادة ٢٣ - بدء السريان

١٠ يبدأ سريان هذا اللحق (البروتوكول) بعد ستة أشهر من تاريخ ايداع وثيقتين من وثائق التصديق أو الانضمام .

المادة ١٤ — حماية الأعيان التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة

يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال • ومن ثم يحظر ، توصلاً لذلك ، مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة ومثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكات المياه وأشغال الري •

المادة ١٥ — حماية الأشغال الهندسية والمنشآت المحنوية على قوى خطيرة

لا تكون الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحوى قوى خطيرة ، ألا وهي السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية محلاً للهجوم حتى ولو كانت أهدافاً عسكرية ، إذا كان من شأن هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاقات قوى خطيرة ترتب خسائر فادحة بين السكان المدنيين •

المادة ١٦ — حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة

يحظر ارتكاب أية أعمال عنادية موجّهة ضد الآثار التاريخية ، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب ، واستخدامها في دعم المجهود الحربي ، وذلك دون الإخلال بأحكام اتفاقية لاهاي الخاصة بحماية الأعيان الثقافية في حالة النزاع المسلح والمعقودة في ١٤ آيار/مايو ١٩٥٤ •

المادة ١٧ — حظر الترحيل القسرى للمدنيين

- ١ • لا يجوز الأمر بترحيل السكان المدنيين ، لأسباب تتصل بالنزاع ، ما لم يتطلب ذلك أمن الأشخاص المدنيين المعنيين أو أسباب عسكرية ملحة • وإذا ما اقتضت الظروف إجراء مثل هذا الترحيل ، يجب اتخاذ كافة الاجراءات الممكنة لاستقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية من حيث المأوى والأوضاع الصحية الوقائية والعلاجية والسلامة والتغذية •
- ٢ • لا يجوز إرغام الأفراد المدنيين الترحيل عن أراضيهم لأسباب تتصل بالنزاع •

المادة ١٨ — جمعيات الغوث وأعمال الغوث

- ١ • يجوز لجمعيات الغوث الكائنة في إقليم الطرف السامي المتعاقد مثل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين ، أن تعرض خدماتها للأداء مهامها المتعارف عليها فيما يتعلق بضحايا النزاع المسلح • ويمكن للسكان المدنيين ،

٤٠ لا يجوز بأى حال من الأحوال توقيع العقاب على أى شخص يمارس نشاطا ذائفة طبية لرفضه أو تقصيره في اعطاء معلومات تتعلق بالجرحى والمرضى الذين كانوا ولا يزالون مشمولين برعايته ، وذلك مع التقيد بأحكام القانون الوطني .

المادة ١١ - حماية وحدات ووسائط النقل الطبي

١٠ يجب دوما احترام وحماية وحدات ووسائط النقل الطبي ، وألا تكون محلا للهجوم .

٢٠ لا تتوقف الحماية على وحدات ووسائط النقل الطبي ، ما لم تستخدم في خارج نطاق مهمتها الانسانية في ارتكاب أعمال عدائية . ولا يجوز مع ذلك أن تتوقف الحماية الا بعد توجيه اذار تحدد فيه ، كلما كان ذلك ملائما ، مدة مفعوله ثم يبقى ذلك الانذار بلا استجابة .

المادة ١٢ - العلامة المميزة

يجب على أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية والوحدات ووسائط النقل الطبي ، بتوجيه من السلطة المختصة المعنية ، إبراز العلامة المميزة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو الأسد والشمس الأحمرين على أرضية بيضاء ووضعها على وسائط النقل الطبي ويجب احترام هذه العلامة في جميع الأحوال وعدم اساءة استعمالها

الباب الرابع

السكان المدنيين

المادة ١٣ - حماية السكان المدنيين

١٠ يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ويجب لاضفاء فاعلية على هذه الحماية مراعاة القواعد التالية دوما .

٢٠ لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلا للهجوم وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسا الى بث الذعر بين السكان المدنيين .

٣٠ يتمتع الأشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا الباب ، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور .

٠٢ يجب أن يعامل هؤلاء في جميع الأحوال ، معاملة انسانية وأن يلقوا جهدا الامكان ودون ابطاء الرعاية والعناية الطبية التي تقتضيها حالتهم ، ويجب عدم التمييز بينهم لأى اعتبار سوى الاعتبارات الطبية .

المادة ٨ - البحث

تتخذ كافة الاجراءات الممكنة دون ابطاء ، خاصة بعد أى اشتباك ، للبحث عن الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار وتجميعهم ، كلما سمحت الظروف بذلك ، مع حمايتهم من السلب والنهب وسوء المعاملة وتأمين الرعاية الكافية لهم ، والبحث عن الموتى والحيلولة دون انتهاك حرمتهم وأداء المراسم الأخيرة لهم بطريقة كريمة .

المادة ٩ - حماية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية

٠١ يجب احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدينية ، ومنحهم كافة المساعدات الممكنة لأداء واجباتهم . ولا يجوز ارقامهم على القيام بأعمال تتعارض مع مهمتهم الانسانية .

٠٢ لا يجوز مطالبة أفراد الخدمات الطبية بايثار أى شخص بالأولوية في أداءهم لواجباتهم الا اذا تم ذلك على أسس طبية .

المادة ١٠ - الحماية العامة للمهام الطبية

٠١ لا يجوز بأى حال من الأحوال توقيع العقاب على أى شخص لقيامه بنشاط ذى صفة طبية يتفق مع شرف المهنة بغض النظر عن الشخص المستفيد من هذا النشاط .

٠٢ لا يجوز ارقام الأشخاص الذين يمارسون نشاطا ذا صفة طبية على اتيان تصرفات أو القيام بأعمال تتنافى وشرف المهنة الطبية ، أو غير ذلك من القواعد التي تستهدف صالح الجرحى والمرضى ، أو أحكام هذا اللحق (البروتوكول) أو منعهم من القيام بتصرفات تملئها هذه القواعد والأحكام .

٠٣ تحتم الالتزامات المهنية للأشخاص الذين يمارسون نشاطا ذا صفة طبية فيما يتعلق بالمعلومات التي قد يحصلون عليها بشأن الجرحى والمرضى المشمولين برعايتهم ، وذلك مع التقيد بأحكام القانون الوطني .

- (ب) ألا يدان أى شخص بجريمة الا على أساس المسؤولية الجنائية الفردية ،
- (ج) ألا يدان أى شخص بجريمة على أساس اقتراح الفعل أو الامتناع عنه الذى لا يشكل وقت ارتكابه جريمة جنائية بمقتضى القانون الوطنى أو الدولى . كما لا توقع أية عقوبة أشد من العقوبة السارية وقت ارتكاب الجريمة . واذن نص القانون — بعد ارتكاب الجريمة — على عقوبة أخف كان من حق المذنب أن يستفيد من هذا النص ،
- (د) أن يعتبر المتهم بريئا الى أن تثبت ادانته وفقا للقانون ،
- (هـ) أن يكون لكل متهم الحق في أن يحاكم حضوريا ،
- (و) ألا يجبر أى شخص على الادلاء بشهادة على نفسه أو على الاقربار بأنه مذنب ،

- ٠٣ ينه أى شخص يدان لدى ادانته الى طرق الطعن القضائية وغيرها من الاجراءات التي يحق له اللجوء اليها والى المدد التي يجوز له خلالها أن يتخذها .
- ٠٤ لا يجوز أن يصدر حكم بالاعدام على الأشخاص الذين هم دون الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة كما لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على أولاد الاحمال أو امهات صغار الأطفال .
- ٠٥ تسعى السلطات الحاكمة — لدى انتهاك الأعمال العدائية — لمنح العفو الشامل على أوسع نطاق ممكن للأشخاص الذين شاركوا في النزاع المسلح أو الذين قيست حريتهم لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح سواء كانوا معتقلين أم محتجزين .

الباب الثالث

الجرحي والمرضى والمنكوبون في البحار

المادة ٧ — الحماية والرعاية

- ٠١ يجب احترام وحماية جميع الجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار سواء شاركوا أم لم يشاركوا في النزاع المسلح .

(ب) يسمح لهم بإرسال وتلقي الخطابات والبطاقات ويجوز للسلطة المختصة تحديد عددها فيما لو رأيت ضرورة لذلك ،

(ج) لا يجوز أن تجاور أماكن الاعتقال والاحتجاز مناطق القتال ، ويجب اجلاء الأشخاص المشار اليهم في الفقرة الأولى عند تعرض أماكن اعتقالهم أو احتجازهم بصفة خاصة للأخطار الناجمة عن النزاع المسلح إذا كان من الممكن اجلاؤهم في ظروف يتوفر فيها قدر مناسب من الأمان ،

(د) توفر لهم الاستفادة من الفحوص الطبية ،

(هـ) يجب ألا يهدد أى عمل أو امتناع لا مبرر لهما بالصحة والسلامة البدنية أو العقلية ، ومن ثم يحظر تعريض الأشخاص المشار اليهم في هذه المادة لأى اجراء طبي لا تلبية حالتهم الصحية ، ولا يتفق والقواعد الطبية المتعارف عليها والمتبعة في الظروف الطبية المماثلة مع الأشخاص المتمتعين بحريتهم ،

٣٠٣ يعامل الأشخاص الذين لا تشملهم الفقرة الأولى ممن قيدت حريتهم بأية صورة لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح معاملة انسانية وفقا لأحكام المادة الرابعة والفقرتين الأولى (أ) و(ج) و(د) ، والثانية (ب) ، من هذه المادة .

٤٠٤ يجب ، اذا ما تقرر اطلاق سراح الأشخاص الذين قيدت حريتهم ، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامتهم من جانب الذين قرروا ذلك .

المادة ٦ - المحاكمات الجنائية

١٠١ تنطبق هذه المادة على ما يجرى من محاكمات وما يوقع من عقوبات جنائية ترتبط بالنزاع المسلح .

٢٠٢ لا يجوز اصدار أى حكم أو تنفيذ أية عقوبة حياال أى شخص ثبتت ادانته فسي جريمة دون محاكمة مسبقة من قبل محكمة تتوفر فيها الضمانات الأساسية للاستقلال والحيمة وبوجه خاص :

(أ) أن تنص الاجراءات على اخطار المتهم دون ابطاء بتفاصيل الجريمة المنسوبة اليه وأن تكفل للمتهم سوا قبل أم أثناء محاكمته كافة حقوق ووسائل الدفاع اللازمة ،

- (د) تظل الحماية الخاصة التي توفرها هذه المادة للأطفال دون الخامسة عشرة سارية عليهم إذا اشتركوا في الأفعال العدائية بصورة مباشرة ، رغم أحكام الفقرة (ج) إذا أُلقي القبض عليهم ،
- (هـ) تتخذ ، إذا اقتضى الأمر ، الاجراءات لاجلاء الأطفال وقتياً عن المنطقة التي تدور فيها الأعمال العدائية الى منطقة أكثر أمناً داخل البلد على أن يصحبهم أشخاص مسئولون عن سلامتهم وراحتهم ، وذلك بموافقة الوالدين كلما كان ذلك ممكناً أو بموافقة الأشخاص المسئولين بصفة أساسية عن رعايتهم قانوناً أو عرفاً ،

المادة ٥ - الأشخاص الذين قيدت حريتهم

٠١ تحتم الأحكام التالية كحد أدنى ، فضلاً على أحكام المادة الرابعة ، حيال الأشخاص الذين حرموا حريتهم لأسباب تتعلق بالتزاع المسلح سواء كانوا معتقلين أم محتجزين :

- (أ) يعامل الجرحى والمرضى وفقاً للمادة ٧/٧ ،
- (ب) يزود الأشخاص المشار اليهم في هذه الفقرة بالطعام والشراب بالقدر ذاته الذي يزود به السكان المدنيون المحليون وتؤمن لهم كافة الضمانات الصحية والطبية والوقاية ضد قسوة المناخ وأخطار التزاع المسلح ،
- (ج) يسمح لهم بتلقي الغوث الفردي أو الجماعي ،
- (د) يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية وتلقي العون الروحي - ممن يتولون المهام الدينية كالوعاظ ، إذا طلب ذلك وكان مناسباً ،
- (هـ) تؤمن لهم - إذا حملوا على العمل - الاستفادة من شروط عمل وضمانات مماثلة لتلك التي يتمتع بها السكان المدنيون المحليون ،

٠٢ يراعى المسئولون عن اعتقال أو احتجاز الأشخاص المشار اليهم في الفقرة الأولى ، وفي حدود قدراتهم ، الأحكام التالية حيال هؤلاء الأشخاص :

- (أ) تحتجز النساء في أماكن منفصلة عن الرجال ويوكل الاشراف المباشر عليهن الى نساء ويستثنى من ذلك رجال ونساء الأسرة الواحدة فهم يقيمون معاً ،

٠٢ تعد الأعمال التالية الموجهة ضد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة الأولى محظورة حالا واستقبالا وفي كل زمان ومكان ، وذلك دون الاخلال بطابع الشمول الذي تتسم به الأحكام السابقة :

(أ) الاعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية ولا سيما القتل والمعاملة القاسية كالتعذيب أو التشويه أو أية صورة من صور العقوبات البدنية ،

(ب) الجزاءات الجنائية ،

(ج) أخذ الرهائن ،

(د) أعمال الارهاب ،

(هـ) انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة والمحطية من قدر الانسان والاعتصاب والاكراه على الدعارة وكل ما من شأنه خدش الحياء ،

(و) الرق وتجارة الرقيق بجميع صورها ،

(ز) السلب والنهب ،

(ح) التهديد بارتكاب أى من الأفعال المذكورة ،

٠٣ يجب توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون اليه ، وبصفة خاصة :

(أ) يجب أن يتلقى هؤلاء الأطفال التعليم ، بما في ذلك التربية الدينية والخلقية تحقيقا لرغبات آباءهم أو أولياء أمورهم في حالة عدم وجود آباء لهم ،

(ب) تتخذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر التي تشتتت لفترة مؤقتة ،

(ج) لا يجوز تجنيد الأطفال دون الخامسة العشرة في القوات والجماعات المسلحة ، ولا يجوز السماح باشتراكهم في الأفعال العدائية ،

المادة ٢ - المجال الشخصي للتطبيق

١٠ يسرى هذا اللحق (البروتوكول) على كافة الأشخاص الذين يتأثرون بـتـزاع مسلح وفق مفهوم المادة الأولى وذلك دون أى تمييز مجحف ينبني على العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الآراء السياسية أو غيرها أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر أو على أية معايير أخرى مماثلة (ويشار إليها هنا فيما بعد " التمييز المجحف ") .

١٢ يتمتع بحماية المادتين الخامسة والسادسة عند انتهاء النزاع المسلح كافة الأشخاص الذين قيدت حريتهم لأسباب تتعلق بهذا النزاع ، وكذلك كافة الذين قيدت حريتهم بعد النزاع للأسباب ذاتها ، وذلك الى أن ينتهي مثل هذا التقييد للحرية .

المادة ٣ - عدم التدخل

١٠ لا يجوز الاحتجاج بأى من أحكام هذا اللحق (البروتوكول) بقصد المساس بسيادة أية دولة أو بمسؤولية أية حكومة في الحفاظ بكافة الطرق المشروعة على النظام والقانون في الدولة أو في اعادة تهما الى ربوعها أو الدفاع عن الوحدة الوطنية للدولة وسلامة أراضيها .

١٢ لا يجوز الاحتجاج بأى من أحكام هذا اللحق (البروتوكول) كمسوغ لائ سبب كان للتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية أو الخارجية للطرف السامي المتعاقد الذى يجرى هذا النزاع على اقلية .

الباب الثاني

المعاملة الانسانية

المادة ٤ - الضمانات الأساسية

١٠ يكون لجميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية - سواء قيدت حريتهم أم لم تقيد - الحق في أن يحترم أشخاصهم وشرفهم ومعتقداتهم وممارستهم لشعائهم الدينية ويجب أن يعاملوا فسي جميع الأحوال معاملة انسانية دون أى تمييز مجحف . ويحظر الأمر بعدم ابقاء أحد على قيد الحياة .

الديباجة

ان الأطراف السامية المتعاقدة

اذ تذكر أن المبادئ الإنسانية التي تؤكدها المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ تشكل الأساس الذي يقوم عليه احترام شخص الانسان في حالات النزاع المسلح الذي لا يتسم بالطابع الدولي ،

وان تذكر أيضا أن المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان تكفل لشخص الانسان حماية أساسية ،

وان تؤكد ضرورة تأمين حماية أفضل لضحايا هذه المنازعات المسلحة ،

وان تذكر أنه في الحالات التي لا تشملها القوانين السارية يظل شخص الانسان في حى المبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام ،

قد اتفقت على ما يلي :

الباب الأول

مجال تطبيق هذا اللحق (البروتوكول)

المادة الأولى - المجال المادى للتطبيق

٠١ يسرى هذا اللحق (البروتوكول) الذي يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ دون أن يعدل من الشروط الراهنة لتطبيقها على جميع المنازعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأولى من اللحق (البروتوكول) الاضافي الى اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ ، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة اللحق (البروتوكول) الأول والتي تدور على اقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من اقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة ، وتستطيع تنفيذ هذا اللحق (البروتوكول) .

٠٢ لا يسرى هذا اللحق (البروتوكول) على حالات الاضطرابات والتوتر الداخلية مثل الشغب وأعمال العنف العرضية الندرى وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي لاتعد منازعات مسلحة .

- المادة ١٠ — الحماية العامة للمهام الطبية
 المادة ١١ — حماية وحدات ووسائل النقل الطبي
 المادة ١٢ — العلامة المميزة

الباب الرابع

السكان المدنيون

- المادة ١٣ — حماية السكان المدنيين
 المادة ١٤ — حماية الأعيان التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين
 على قيد الحياة
 المادة ١٥ — حماية الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى
 خطرة
 المادة ١٦ — حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة
 المادة ١٧ — حظر الترحيل القسري للمدنيين
 المادة ١٨ — جمعيات الغوث وأعمال الغوث

الباب الخامس

احكام ختامية

- المادة ١٩ — النشر
 المادة ٢٠ — التوقيع
 المادة ٢١ — التصديق
 المادة ٢٢ — الانضمام
 المادة ٢٣ — بدء السريان
 المادة ٢٤ — التعديلات
 المادة ٢٥ — التحلل من الالتزامات
 المادة ٢٦ — الاخطارات
 المادة ٢٧ — التسجيل
 المادة ٢٨ — النصوص ذات الحجية

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

لحق (بروتوكول) اضافي الى اتفاقيات جنيف
المعقودة في ١٢ آب / اغسطس ١٩٤٩ يتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة
غيرالدولية (اللحق " البروتوكول " الثاني)

 الفهرست

الدياجة

الباب الأول

مجال تطبيق هذا اللحق (البروتوكول)

- المادة الأولى — المجال المادى للتطبيق
المادة ٢ — المجال الشخصي للتطبيق
المادة ٣ — عدم التدخل

الباب الثاني

المعاملة الانسانية

- المادة ٤ — الضمانات الأساسية
المادة ٥ — الأشخاص الذين قيدت حريتهم
المادة ٦ — المحاكمات الجنائية

الباب الثالث

الجرمى والمرضى والمنكوبون في البحار

- المادة ٧ — الحماية والرعاية
المادة ٨ — البحث
المادة ٩ — حماية أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات الدنية

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

一九四九年八月十二日日内瓦四公约
关于保护非国际性武装冲突受难者的
附加议定书
(第二议定书)

目 次

序文

第 一 部
本议定书的范围

- 第一条 对事物的适用范围
第二条 对人的适用范围
第三条 不干涉

第 二 部
人 道 待 遇

- 第四条 基本保证
第五条 自由受限制的人
第六条 刑事追诉

第 三 部
伤 者、病 者 和 遇 船 难 者

- 第七条 保护和照顾
第八条 搜寻
第九条 对医务和宗教人员的保护
第十条 对医疗职责的一般保护
第十一条 对医疗队和医务运输工具的保护
第十二条 特殊标志

第 四 部 平 民 居 民

- 第十三条 对平民居民的保护
 第十四条 对平民居民生存所不可缺少的物体的保护
 第十五条 对含有危险力量的工程和装置的保护
 第十六条 对文物和礼拜场所的保护
 第十七条 对强迫平民迁移的禁止
 第十八条 救济团体和救济行动

第 五 部 最 后 规 定

- 第十九条 传播
 第二十条 签字
 第二十一条 批准
 第二十二条 加入
 第二十三条 生效
 第二十四条 修正
 第二十五条 退约
 第二十六条 通知
 第二十七条 登记
 第二十八条 作准文本

序 文

缔约各方，

回顾到庄严载入一九四九年八月十二日日内瓦四公约共同第三条的人道主义原则，构成在非国际性武装冲突的情形下对人的尊重的基础，

还回顾到关于人权的国际文件提供对人的基本保护，

强调有必要保证这类武装冲突的受难者得到更好的保护，

回顾到在现行法律所未包括的情形下，人仍受人道原则和公众良心要求的保护，

议定如下：

第一部

本议定书的范围

第一条 对事物的适用范围

一、本议定书发展和补充一九四九年八月十二日日内瓦四公约共同第三条而不改变其现有的适用条件，应适用于为一九四九年八月十二日日内瓦四公约关于保护国际性武装冲突受难者的附加议定书(第一议定书)所未包括、而在缔约一方领土内发生的该方武装部队和在负责统率下对该方一部分领土行使控制权，从而使其能进行持久而协调的军事行动并执行本议定书的持不同政见的武装部队或其他有组织的武装集团之间的一切武装冲突。

二、本议定书不应适用于非武装冲突的内部动乱和紧张局势，如暴动、孤立而不时发生的暴力行为和其他类似性质的行为。

第二条 对人的适用范围

一、本议定书应适用于受第一条所规定的武装冲突影响的一切人，而不应以种族、肤色、性别、语文、宗教或信仰、政治或其他意见、民族或社会出身、财富、出生或其他身分或任何其他类似标准为依据加以任何不利区别(以下简称“不利区别”)。

二、在武装冲突结束时，基于有关该冲突的原因而自由被剥夺或自由受限制的一切人，以及在该冲突后基于同样原因而自由被剥夺或自由受限制的一切人，均应享受第五条和第六条的保护，直至自由的剥夺或限制终止之时为止。

第三条 不干涉

一、本议定书的任何规定均不应援引以损害国家的主权，或损害政府用一切合法手段维持或恢复国内法律和秩序或保卫国家统一和领土完整的责任。

二、本议定书的任何规定均不应援引作为无论基于任何理由而直接或间接干涉武装冲突或冲突发生地的缔约一方的内部或外部事务的根据。

第二部

人道待遇

第四条 基本保证

一、一切未直接参加或已停止参加敌对行动的人，不论其自由是否受限制，均有权享受对其人身、荣誉以及信念和宗教仪式的尊重。这类人应在任何情况下受人道待遇，而不加任何不利区别。下令杀无赦，是禁止的。

二、在不妨害上述规定的普遍性的条件下，对第一款所指的人的下列行为是禁止的，并在任何时候和在任何地方均应禁止：

- (一) 对人的生命、健康和身体上或精神上幸福的暴行，特别是谋杀以及虐待，如酷刑、残伤肢体或任何形式的体罚；
- (二) 集体惩罚；
- (三) 扣留人质；
- (四) 恐怖主义行为；
- (五) 对人身尊严的侵犯，特别是侮辱性和降低身分的待遇、强奸、强迫卖淫和任何形式的非礼侵犯；
- (六) 各种形式的奴隶制度和奴隶贩卖；
- (七) 抢劫；
- (八) 以从事任何上述行为相威胁。

三、对儿童，应给予其所需的照顾和援助，特别是：

- (一) 儿童应按照其父母的愿望，或父母不在时，按照负责照顾的人的愿望得到教育，包括宗教和道德教育；
- (二) 应采取一切适当步骤，以便利暂时离散的家庭重聚；
- (三) 对未满十五岁的儿童不应征募其参加武装部队或集团，也不应准许其参加敌对行动；
- (四) 如果尽管有第三项的规定，而未满十五岁的儿童直接参加敌对行动，并被俘获，这类儿童仍应适用本条所规定的特别保护；
- (五) 如果有必要，并在可能时，在儿童的父母或依据法律或习惯主要负责照顾的人的同意下，应采取保护措施，将儿童从进行敌对行动的地区暂时移往国内较安全的地区，并保证由负责其安全和幸福的人伴同。

第五条 自由受限制的人

一、除第四条的规定外，对于基于有关武装冲突的原因而自由被剥夺的人，不论是被拘禁或被拘留，至少应尊重下列的规定：

- (一) 对伤者和病者，应按照第七条给予待遇；
- (二) 对本款所指的人，应按照当地平民居民的同样标准供给食物和饮水，并提供健康卫生方面的保障和免受严寒酷热和武装冲突的危害的保护；

- (三) 对这类人, 应准许其接受个人或集体救济;
- (四) 对这类人, 应准许其奉行其宗教, 而且, 如经请求, 并于适宜时, 应准许其接受执行宗教职务的人, 如牧师, 所给予的精神上帮助;
- (五) 如果使这类人做工, 这类人应享有类似当地平民居民所享受的工作条件和保障的利益。

二、负责拘禁或拘留第一款所指的人的当局也应在其力所能及范围内尊重有关这类人的下列规定:

- (一) 除一家男女的住处安排在一起外, 妇女的住处应与男子的住处分开, 并应由妇女直接监视;
- (二) 对这类人, 应准许其收发信件和邮片, 主管当局如果认为必要, 得限制其数目;
- (三) 拘禁和拘留的地方不应接近战斗地带。第一款所指的人, 在其拘禁或拘留的地方特别容易遭受武装冲突所造成的危险时, 如果撤退能在充分安全的条件下进行, 应予撤退;
- (四) 这类人应享有身体检查的利益;
- (五) 这类人的身心健全不应受任何无理行为或不作为的危害。因此, 迫使本条所述的人接受非为其健康状况所要求而且与自由的人在类似医疗状况中所适用的公认医疗标准不符的医疗程序, 是禁止的。

三、对第一款所不包括但基于有关武装冲突的原因而自由以任何方式受限制的人, 应按照第四条和本条第一款第一项、第三项和第四项以及第二款第二项给予人道的待遇。

四、如果决定释放自由被剥夺的人, 作出决定的人应采取的措施, 以保证被释放的人的安全。

第六条 刑事追诉

一、本条适用于对有关武装冲突的刑事罪行的追诉和惩罚。

二、对犯有罪行的人, 除遵照具备独立和公正的主要保证的法院定罪宣告外, 不应判刑和处罚。特别是:

- (一) 程序应规定使被告立即被告知其被控犯罪的细节, 并使被告在审判前和审判期间享有一切必要的辩护权利和手段;
- (二) 对任何人, 除以个人刑事责任为依据外, 均不应对其判罪;

- (三) 对任何人,均不应因其在从事行为或不作为时依据法律不构成犯罪的任何行为或不作为而判决有罪;也不应处以重于其犯罪时可适用的刑罚;如果在犯罪后法律规定较轻的刑罚,犯罪人应享受该规定的利益;
- (四) 任何被控犯罪的人,在按照法律证明其有罪前,均推定为无罪;
- (五) 任何被控犯罪的人均应享有在受审时在场的权利;
- (六) 对任何人,均不应迫其提供对自己不利的证据或自认犯罪。

三、对被判罪的人,应在判罪时告知其司法或其他救济方法以及使用这些救济方法的时限。

四、对犯罪时不满十八岁的人,不应宣判死刑,并对孕妇和幼童的母亲,不应执行死刑。

五、在敌对行动结束时,当权当局对参加武装冲突的人或基于有关武装冲突的原因而自由被剥夺的人,不论被拘禁或被拘留,应给以尽可能最广泛的赦免。

第 三 部

伤者、病者和遇船难者

第七条 保护和照顾

一、所有伤者、病者和遇船难者,不论曾否参加武装冲突,均应受尊重和保护。

二、在任何情况下,伤者、病者和遇难者均应受人道待遇,并应在最大实际可能范围内和尽速得到其状况所需的医疗照顾和注意。在这类人之中,不应以医疗以外的任何理由为依据加以任何区别。

第八条 搜寻

在情况许可的任何时候,特别是在战斗后,应立即采取一切可能措施,搜寻和收集伤者、病者和遇船难者,保护其不受抢劫和虐待,保证其在充分的照顾,而且搜寻死者,防止其被剥夺衣物并予以适宜的处理。

第九条 对医务和宗教人员的保护

一、医务和宗教人员应受尊重和保护,并在其履行职责中应得到一切可能帮助。对这类人,不应迫其执行与其人道主义使命不符的任务。

二、 除有医疗理由外，不应要求医务人员在履行其职责中给予任何人以优先地位。

第十条 对医疗职责的一般保护

一、 在任何情况下，不问谁是受益者，任何人均不应因进行符合医疗职责的医疗活动而受惩罚。

二、 对从事医疗活动的人，不应迫其从事或进行违反医疗道德规则、或其他为伤者和病者的利益而制订的规则、或本议定书的行为或工作，也不应迫其不从事这类规则或本议定书所要求的行为。

三、 从事医疗活动的人关于其可能取得的有关在其照顾下伤者和病者的情报的职业上义务，除受国内法的限制外，应受尊重。

四、 除受国内法的限制外，任何从事医疗活动的人均不得因拒绝提供或未提供关于在其照顾下或曾在其照顾下的伤者和病者的情报而受任何形式的处罚。

第十一条 对医疗队和医务运输工具的保护

一、 医疗队和医务运输工具无论何时均应受尊重和保护，并不应成为攻击的对象。

二、 医疗队和医务运输工具，除其用于从事人道主义职能以外的敌对行为外，其有权享受的保护不应停止。但仅在发出警告，并在任何适宜时定有合理时限，而警告仍无效果后，保护才得停止。

第十二条 特殊标志

在有关主管当局指导下，医务和宗教人员以及医疗队和医务运输工具应展示白底红十字、红新月或红狮与太阳的特殊标志。在任何情形下，该特殊标志均应受尊重。该特殊标志不应用于不正当的用途。

第 四 部

平 民 居 民

第十三条 对平民居民的保护

一、 平民居民和平民个人应享受免于军事行动所产生的危险的一般保护。为了实现这种保护，在任何情况下均应遵守下列各项规则。

二、平民居民本身以及平民个人,不应成为攻击的对象。禁止以在平民居民中散布恐怖为主要目的的暴力行为或暴力威胁。

三、平民个人除直接参加敌对行为并在参加期间外,应享受本部所给予的保护。

第十四条 对平民居民生存所不可缺少的物体的保护

作为作战方法使平民居民陷于饥饿,是禁止的。因此,为了该目的,对平民居民所不可缺少的物体,如粮食、生产粮食的农业区、农作物、牲畜、饮水装置和供应及灌溉工程,进行攻击、破坏、移动或使其失去效用,都是禁止的。

第十五条 对含有危险力量的工程和装置的保护

含有危险力量的工程或装置,如堤坝和核电站,如果对之进行攻击可能引起危险力量的释放,从而在平民居民中造成严重的损失,即使这类物体是军事目标,也不应成为攻击的对象。

第十六条 对文物和礼拜场所的保护

在不妨碍一九五四年五月十四日关于发生武装冲突时保护文化财产的海牙公约的规定的条件下,对构成各国人民文化或精神遗产的历史纪念物、艺术品或礼拜场所从事任何敌对行为,以及利用这些物体以支持军事努力,都是禁止的。

第十七条 对强迫平民迁移的禁止

一、除为有关平民的安全或迫切的军事理由所要求外,不应基于有关冲突的理由下令平民居民迁移。如果必须进行迁移,则应采取一切可能的措施,使平民居民能在满意的住宿、卫生、健康、安全和营养的条件下被收留。

二、对平民,不应基于有关冲突的理由而迫其离开其本国领土。

第十八条 救济团体和救济行动

一、在缔约一方领土内的救济团体,如红十字会(红新月会、红狮与太阳会)组织,得提供服务,对武装冲突受难者执行其传统的职务。平民居民即使在其自己主动下,也得提供收集和照顾伤者、病者和遇船难者的服务。

二、如果平民居民由于缺少生存必需品,如粮食和医疗用品,而遭受非常的困难,对该平民居民,应在有关缔约一方同意下,进行专门属于人道主义和公正性质而不加任何不利区别的救济行动。

第五部

最后规定

第十九条 传播

本议定书应尽可能广泛地予以传播。

第二十条 签字

本议定书应于最后文件签字后六个月开放听由各公约缔约各方签字，并在十二个月期间内继续开放听由签字。

第二十一条 批准

本议定书应尽快批准。批准书应交存各公约保存者瑞士联邦委员会。

第二十二条 加入

本议定书应开放听由未签字于本议定书的各公约任何一方加入。加入书应交存保存者。

第二十三条 生效

一、 本议定书应于两份批准书或加入书交存后六个月发生效力。

二、 对于嗣后批准或加入本议定书的各公约缔约每一方，本议定书应于该方交存其批准书或加入书后六个月发生效力。

第二十四条 修正

一、 缔约任何一方均得对本议定书提出修正案。任何已提出的修正案的文本应送交保存者，保存者应在与缔约各方和红十字国际委员会磋商后，决定应否召开会议，以审议已提出的修正案。

二、 保存者应邀请缔约各方以及各公约缔约各方，不论是否本议定书的签字国，参加该会议。

第二十五条 退约

一、 如果缔约一方退出本议定书，退约应仅在退约书收到后六个月发生效力。但如果在六个月期满时，退约该方卷入第一条所指的场合，退约在武装冲突结束前不应发生效力。然而，基于有关冲突的原因而自由被剥夺或自由受限制的人，在其最后释放前，应继续享受本议定书的规定的利益。

二、 退约应以书面通知保存者，保存者应即告知缔约各方。

第二十六条 通知

保存者应将下列各项通知缔约各方以及各公约缔约各方，不论是否本议定书的签字国：

- 一、 在本议定书上的签字和依据第二十一条和第二十二条的批准书和加入书的交存；
- 二、 依据第二十三条的本议定书的生效日期；
- 三、 依据第二十四条收到的通知和声明。

第二十七条 登记

一、 本议定书在生效后，应按照联合国宪章第一百零二条由保存者送交联合国秘书处登记公布。

二、 保存者还应将其收到的关于本议定书的所有批准、加入和退约，通知联合国秘书处。

第二十八条 作准文本

本议定书原本，其阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文、西班牙文各文本同样作准，应交存保存者，保存者应将其经认证无误的副本分送各公约缔约各方。

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

**PROTOCOLO ADICIONAL A LOS CONVENIOS DE GINEBRA DEL
12 DE AGOSTO DE 1949 RELATIVO A LA PROTECCIÓN DE LAS
VÍCTIMAS DE LOS CONFLICTOS ARMADOS SIN CARÁCTER
INTERNACIONAL (PROTOCOLO II)**

ÍNDICE

<p>Preámbulo</p> <p>Título I. Ambito del presente protocolo</p> <p> Artículo 1. Ambito de aplicación material</p> <p> Artículo 2. Ambito de aplicación personal</p> <p> Artículo 3. No intervención</p> <p>Título II. Trato humano</p> <p> Artículo 4. Garantías fundamentales</p> <p> Artículo 5. Personas privadas de libertad</p> <p> Artículo 6. Diligencias penales</p> <p>Título III. Heridos, enfermos y náufragos</p> <p> Artículo 7. Protección y asistencia</p> <p> Artículo 8. Búsqueda</p> <p> Artículo 9. Protección del personal sanitario y religioso</p> <p> Artículo 10. Protección general de la misión médica</p> <p> Artículo 11. Protección de unidades y medios de transporte sanitarios</p> <p> Artículo 12. Signo distintivo</p> <p>Título IV. Población civil</p> <p> Artículo 13. Protección de la población civil</p>	<p> Artículo 14. Protección de los bienes indispensables para la supervivencia de la población civil</p> <p> Artículo 15. Protección de las obras e instalaciones que contienen fuerzas peligrosas</p> <p> Artículo 16. Protección de los bienes culturales y de los lugares de culto</p> <p> Artículo 17. Prohibición de los desplazamientos forzados</p> <p> Artículo 18. Sociedades de socorro y acciones de socorro</p> <p>Título V. Disposiciones finales</p> <p> Artículo 19. Difusión</p> <p> Artículo 20. Firma</p> <p> Artículo 21. Ratificación</p> <p> Artículo 22. Adhesión</p> <p> Artículo 23. Entrada en vigor</p> <p> Artículo 24. Enmiendas</p> <p> Artículo 25. Denuncia</p> <p> Artículo 26. Notificaciones</p> <p> Artículo 27. Registro</p> <p> Artículo 28. Textos auténticos</p>
---	--

PREÁMBULO

Las Altas Partes contratantes,

Recordando que los principios humanitarios refrendados por el artículo 3 común a los Convenios de Ginebra del 12 de agosto de 1949 constituyen el fundamento del respeto a la persona humana en caso de conflicto armado sin carácter internacional,

Recordando, asimismo, que los instrumentos internacionales relativos a los derechos humanos ofrecen a la persona humana una protección fundamental.

Subrayando la necesidad de garantizar una mejor protección a las víctimas de tales conflictos armados,

Recordando que, en los casos no previstos por el derecho vigente, la persona humana queda bajo la salvaguardia de los principios de la humanidad y de las exigencias de la conciencia pública,

Convienen en lo siguiente:

TÍTULO I. ÁMBITO DEL PRESENTE PROTOCOLO

Artículo 1. AMBITO DE APLICACIÓN MATERIAL. 1. El presente Protocolo, que desarrolla y completa el artículo 3 común a los Convenios de Ginebra del 12 de agosto de 1949, sin modificar sus actuales condiciones de aplicación, se aplicará a todos los conflictos armados que no estén cubiertos por el artículo 1 del Protocolo adicional a los Convenios de Ginebra del 12 de agosto de 1949 relativo a la protección de las víctimas de los conflictos armados internacionales (Protocolo I) y que se desarrollen en el territorio de una Alta Parte contratante entre sus fuerzas armadas y fuerzas armadas disidentes o grupos armados organizados que, bajo la dirección de un mando responsable, ejerzan sobre una parte de dicho territorio un control tal que les permita realizar operaciones militares sostenidas y concertadas y aplicar el presente Protocolo.

2. El presente Protocolo no se aplicará a las situaciones de tensiones internas y de disturbios interiores, tales como los motines, los actos esporádicos y aislados de violencia y otros actos análogos, que no son conflictos armados.

Artículo 2. AMBITO DE APLICACIÓN PERSONAL. 1. El presente Protocolo se aplicará sin ninguna distinción de carácter desfavorable por motivos de raza, color, sexo, idioma, religión o creencia, opiniones políticas o de otra índole, origen nacional o social, fortuna, nacimiento u otra condición o cualquier otro criterio análogo (denominada en adelante "distinción de carácter desfavorable"), a todas las personas afectadas por un conflicto armado en el sentido del artículo 1.

2. Al fin del conflicto armado, todas las personas que hayan sido objeto de una privación o de una restricción de libertad por motivos relacionados con aquél, así como las que fuesen objeto de tales medidas después del conflicto por los mismos motivos, gozarán de la protección prevista en los artículos 5 y 6 hasta el término de esa privación o restricción de libertad.

Artículo 3. NO INTERVENCIÓN. 1. No podrá invocarse disposición alguna del presente Protocolo con objeto de menoscabar la soberanía de un Estado o la responsabilidad que incumbe al gobierno de mantener o restablecer la ley y el orden en el Estado o de defender la unidad nacional y la integridad territorial del Estado por todos los medios legítimos.

2. No podrá invocarse disposición alguna del presente Protocolo como justificación para intervenir, directa o indirectamente, sea cual fuere la razón, en el conflicto armado o en los asuntos internos o externos de la Alta Parte contratante en cuyo territorio tenga lugar ese conflicto.

TÍTULO II. TRATO HUMANO

Artículo 4. GARANTÍAS FUNDAMENTALES. 1. Todas las personas que no participen directamente en las hostilidades, o que hayan dejado de participar en ellas, estén o no privadas de libertad, tienen derecho a que se respeten su persona, su honor, sus convicciones y sus prácticas religiosas. Serán tratadas con humanidad en

toda circunstancia, sin ninguna distinción de carácter desfavorable. Queda prohibido ordenar que no haya supervivientes.

2. Sin perjuicio del carácter general de las disposiciones que preceden, están y quedarán prohibidos en todo tiempo y lugar con respecto a las personas a que se refiere el párrafo 1:

- a) Los atentados contra la vida, la salud y la integridad física o mental de las personas, en particular el homicidio y los tratos crueles tales como la tortura y las mutilaciones o toda forma de pena corporal;
- b) Los castigos colectivos;
- c) La toma de rehenes;
- d) Los actos de terrorismo;
- e) Los atentados contra la dignidad personal, en especial los tratos humillantes y degradantes, la violación, la prostitución forzada y cualquier forma de atentado al pudor;
- f) La esclavitud y la trata de esclavos en todas sus formas;
- g) El pillaje;
- h) Las amenazas de realizar los actos mencionados.

3. Se proporcionarán a los niños los cuidados y la ayuda que necesiten y, en particular:

- a) Recibirán una educación, incluida la educación religiosa o moral, conforme a los deseos de los padres o, a falta de éstos, de las personas que tengan la guarda de ellos;
- b) Se tomarán las medidas oportunas para facilitar la reunión de las familias temporalmente separadas;
- c) Los niños menores de 15 años no serán reclutados en las fuerzas o grupos armados y no se permitirá que participen en las hostilidades;
- d) La protección especial prevista en este artículo para los niños menores de 15 años seguirá aplicándose a ellos si, no obstante las disposiciones del apartado c), han participado directamente en las hostilidades y han sido capturados;
- e) Se tomarán medidas, si procede, y siempre que sea posible con el consentimiento de los padres o de las personas que, en virtud de la ley o la costumbre, tengan en primer lugar la guarda de ellos, para trasladar temporalmente a los niños de la zona en que tengan lugar las hostilidades a una zona del país más segura y para que vayan acompañados de personas que velen por su seguridad y bienestar.

Artículo 5. PERSONAS PRIVADAS DE LIBERTAD. 1. Además de las disposiciones del artículo 4, se respetarán, como mínimo, en lo que se refiere a las personas privadas de libertad por motivos relacionados con el conflicto armado, ya estén internadas o detenidas, las siguientes disposiciones:

- a) Los heridos y enfermos serán tratados de conformidad con el artículo 7;
- b) Las personas a que se refiere el presente párrafo recibirán, en la misma medida que la población local, alimentos y agua potable y disfrutarán de garantías de salubridad e higiene y de protección contra los rigores del clima y los peligros del conflicto armado;
- c) Serán autorizadas a recibir socorros individuales o colectivos;

- d) Podrán practicar su religión y, cuando así lo soliciten y proceda, recibir la asistencia espiritual de personas que ejerzan funciones religiosas, tales como los capellanes;
- e) En caso de que deban trabajar, gozarán de condiciones de trabajo y garantías análogas a aquellas de que disfrute la población civil local.

2. En la medida de sus posibilidades, los responsables del internamiento o la detención de las personas a que se refiere el párrafo 1 respetarán también, dentro de los límites de su competencia, las disposiciones siguientes relativas a esas personas:

- a) Salvo cuando hombres y mujeres de una misma familia sean alojados en común, las mujeres estarán custodiadas en locales distintos de los destinados a los hombres y se hallarán bajo la vigilancia inmediata de mujeres;
- b) Dichas personas serán autorizadas para enviar y recibir cartas y tarjetas postales, si bien su número podrá ser limitado por la autoridad competente si lo considera necesario;
- c) Los lugares de internamiento y detención no deberán situarse en la proximidad de la zona de combate. Las personas a que se refiere el párrafo 1 serán evacuadas cuando los lugares de internamiento o detención queden particularmente expuestos a los peligros resultantes del conflicto armado, siempre que su evacuación pueda efectuarse en condiciones suficientes de seguridad;
- d) Dichas personas serán objeto de exámenes médicos;
- e) No se pondrán en peligro su salud ni su integridad física o mental, mediante ninguna acción u omisión injustificadas. Por consiguiente, se prohíbe someter a las personas a que se refiere el presente artículo a cualquier intervención médica que no esté indicada por su estado de salud y que no esté de acuerdo con las normas médicas generalmente reconocidas que se aplicarían en análogas circunstancias médicas a las personas no privadas de libertad.

3. Las personas que no estén comprendidas en las disposiciones del párrafo 1 pero cuya libertad se encuentre restringida, en cualquier forma que sea, por motivos relacionados con el conflicto armado, serán tratadas humanamente conforme a lo dispuesto en el artículo 4 y en los párrafos 1 a), c) y d) y 2 b) del presente artículo.

4. Si se decide liberar a personas que estén privadas de libertad, quienes lo decidan deberán tomar las medidas necesarias para garantizar la seguridad de tales personas.

Artículo 6. DILIGENCIAS PENALES. 1. El presente artículo se aplicará al enjuiciamiento y a la sanción de infracciones penales cometidas en relación con el conflicto armado.

2. No se impondrá condena ni se ejecutará pena alguna respecto de una persona declarada culpable de una infracción, sino en virtud de sentencia de un tribunal que ofrezca las garantías esenciales de independencia e imparcialidad. En particular:

- a) El procedimiento dispondrá que el acusado sea informado sin demora de los detalles de la infracción que se le atribuya y garantizará al acusado, en las actuaciones que precedan al juicio y en el curso de éste, todos los derechos y medios de defensa necesarios;
- b) Nadie podrá ser condenado por una infracción sino es sobre la base de su responsabilidad penal individual;
- c) Nadie será condenado por actos u omisiones que en el momento de cometerse no fueran delictivos según el derecho; tampoco se impondrá pena más grave que la

aplicable en el momento de cometerse la infracción; si, con posterioridad a la comisión de la infracción, la ley dispusiera la imposición de una pena más leve, el delincuente se beneficiará de ello;

- d) Toda persona acusada de una infracción se presumirá inocente mientras no se pruebe su culpabilidad conforme a la ley;
- e) Toda persona acusada de una infracción tendrá derecho a hallarse presente al ser juzgada;
- f) Nadie podrá ser obligado a declarar contra sí mismo ni a confesarse culpable.

3. Toda persona condenada será informada, en el momento de su condena, de sus derechos a interponer recurso judicial y de otro tipo, así como de los plazos para ejercer esos derechos.

4. No se dictará pena de muerte contra las personas que tuvieren menos de 18 años de edad en el momento de la infracción ni se ejecutará en las mujeres encintas ni en las madres de niños de corta edad.

5. A la cesación de las hostilidades, las autoridades en el poder procurarán conceder la amnistía más amplia posible a las personas que hayan tomado parte en el conflicto armado o que se encuentren privadas de libertad, internadas o detenidas por motivos relacionados con el conflicto armado.

TÍTULO III. HERIDOS, ENFERMOS Y NÁUFRAGOS

Artículo 7. PROTECCIÓN Y ASISTENCIA. 1. Todos los heridos, enfermos y náufragos, hayan o no tomado parte en el conflicto armado, serán respetados y protegidos.

2. En toda circunstancia serán tratados humanamente y recibirán, en toda la medida de lo posible y en el plazo más breve, los cuidados médicos que exija su estado. No se hará entre ellos distinción alguna que no esté basada en criterios médicos.

Artículo 8. BÚSQUEDA. Siempre que las circunstancias lo permitan, y en particular después de un combate, se tomarán sin demora todas las medidas posibles para buscar y recoger a los heridos, enfermos y náufragos a fin de protegerlos contra el pillaje y los malos tratos y asegurarles la asistencia necesaria, y para buscar a los muertos, impedir que sean despojados y dar destino decoroso a sus restos.

Artículo 9. PROTECCIÓN DEL PERSONAL SANITARIO Y RELIGIOSO. 1. El personal sanitario y religioso será respetado y protegido. Se le proporcionará toda la ayuda disponible para el desempeño de sus funciones y no se le obligará a realizar tareas que no sean compatibles con su misión humanitaria.

2. No se podrá exigir que el personal sanitario, en el cumplimiento de su misión, dé prioridad al tratamiento de persona alguna salvo por razones de orden médico.

Artículo 10. PROTECCIÓN GENERAL DE LA MISIÓN MÉDICA. 1. No se castigará a nadie por haber ejercido una actividad médica conforme con la deontología, cualesquiera que hubieren sido las circunstancias o los beneficiarios de dicha actividad.

2. No se podrá obligar a las personas que ejerzan una actividad médica a realizar actos ni a efectuar trabajos contrarios a la deontología u otras normas médicas

destinadas a proteger a los heridos y a los enfermos, o a las disposiciones del presente Protocolo, ni a abstenerse de realizar actos exigidos por dichas normas o disposiciones.

3. A reserva de lo dispuesto en la legislación nacional, se respetarán las obligaciones profesionales de las personas que ejerzan una actividad médica, en cuanto a la información que puedan adquirir sobre los heridos y los enfermos por ellas asistidos.

4. A reserva de lo dispuesto en la legislación nacional, la persona que ejerza una actividad médica no podrá ser sancionada de modo alguno por el hecho de no proporcionar o de negarse a proporcionar información sobre los heridos y los enfermos a quienes asista o haya asistido.

Artículo 11. PROTECCIÓN DE UNIDADES Y MEDIOS DE TRANSPORTE SANITARIOS. 1. Las unidades sanitarias y los medios de transporte sanitarios serán respetados y protegidos en todo momento y no serán objeto de ataques.

2. La protección debida a las unidades y a los medios de transporte sanitarios solamente podrá cesar cuando se haga uso de ellos con objeto de realizar actos hostiles al margen de sus tareas humanitarias. Sin embargo, la protección cesará únicamente después de una intimación que, habiendo fijado cuando proceda un plazo razonable, no surta efectos.

Artículo 12. SIGNO DISTINTIVO. Bajo la dirección de la autoridad competente de que se trate, el signo distintivo de la cruz roja, de la media luna roja o del león y sol rojos sobre fondo blanco será ostentado tanto por el personal sanitario y religioso como por las unidades y los medios de transporte sanitarios. Dicho signo deberá respetarse en toda circunstancia. No deberá ser utilizado indebidamente.

TÍTULO IV. POBLACIÓN CIVIL

Artículo 13. PROTECCIÓN DE LA POBLACIÓN CIVIL. 1. La población civil y las personas civiles gozarán de protección general contra los peligros procedentes de operaciones militares. Para hacer efectiva esta protección, se observarán en todas las circunstancias las normas siguientes.

2. No serán objeto de ataque la población civil como tal, ni las personas civiles. Quedan prohibidos los actos o amenazas de violencia cuya finalidad principal sea aterrorizar a la población civil.

3. Las personas civiles gozarán de la protección que confiere este Título, salvo si participan directamente en las hostilidades y mientras dure tal participación.

Artículo 14. PROTECCIÓN DE LOS BIENES INDISPENSABLES PARA LA SUPERVIVENCIA DE LA POBLACIÓN CIVIL. Queda prohibido, como método de combate, hacer padecer hambre a las personas civiles. En consecuencia, se prohíbe atacar, destruir, sustraer o inutilizar con ese fin los bienes indispensables para la supervivencia de la población civil, tales como los artículos alimenticios y las zonas agrícolas que los producen, las cosechas, el ganado, las instalaciones y reservas de agua potable y las obras de riego.

Artículo 15. PROTECCIÓN DE LAS OBRAS E INSTALACIONES QUE CONTIENEN FUERZAS PELIGROSAS. Las obras o instalaciones que contienen fuerzas peligrosas, a saber las presas, los diques y las centrales nucleares de energía eléctrica, no serán objeto de ataques, aunque sean objetivos militares, cuando tales ataques puedan producir la

liberación de aquellas fuerzas y causar, en consecuencia, pérdidas importantes en la población civil.

Artículo 16. PROTECCIÓN DE LOS BIENES CULTURALES Y DE LOS LUGARES DE CULTO. Sin perjuicio de las disposiciones de la Convención de La Haya del 14 de mayo de 1954 para la Protección de los Bienes Culturales en caso de Conflicto Armado, queda prohibido cometer actos de hostilidad dirigidos contra los monumentos históricos, las obras de arte o los lugares de culto que constituyen el patrimonio cultural o espiritual de los pueblos, y utilizarlos en apoyo del esfuerzo militar.

Artículo 17. PROHIBICIÓN DE LOS DESPLAZAMIENTOS FORZADOS. 1. No se podrá ordenar el desplazamiento de la población civil por razones relacionadas con el conflicto, a no ser que así lo exijan la seguridad de las personas civiles o razones militares imperiosas. Si tal desplazamiento tuviera que efectuarse, se tomarán todas las medidas posibles para que la población civil sea acogida en condiciones satisfactorias de alojamiento, salubridad, higiene, seguridad y alimentación.

2. No se podrá forzar a las personas civiles a abandonar su propio territorio por razones relacionadas con el conflicto.

Artículo 18. SOCIEDADES DE SOCORRO Y ACCIONES DE SOCORRO. 1. Las sociedades de socorro establecidas en el territorio de la Alta Parte contratante, tales como las organizaciones de la Cruz Roja (Media Luna Roja, León y Sol Rojos), podrán ofrecer sus servicios para el desempeño de sus funciones tradicionales en relación con las víctimas del conflicto armado. La población civil puede, incluso por propia iniciativa, ofrecerse para recoger y cuidar los heridos, enfermos y náufragos.

2. Cuando la población civil esté padeciendo privaciones extremadas por la falta de abastecimientos indispensables para su supervivencia, tales como víveres y suministros sanitarios, se emprenderán, con el consentimiento de la Alta Parte contratante interesada, acciones de socorro en favor de la población civil, de carácter exclusivamente humanitario e imparcial y realizadas sin distinción alguna de carácter desfavorable.

TÍTULO V. DISPOSICIONES FINALES

Artículo 19. DIFUSIÓN. El presente Protocolo deberá difundirse lo más ampliamente posible.

Artículo 20. FIRMA. El presente Protocolo quedará abierto a la firma de las Partes en los Convenios seis meses después de la firma del Acta Final y seguirá abierto durante un período de doce meses.

Artículo 21. RATIFICACIÓN. El presente Protocolo será ratificado lo antes posible. Los instrumentos de ratificación se depositarán en poder del Consejo Federal Suizo, depositario de los Convenios.

Artículo 22. ADHESIÓN. El presente Protocolo quedará abierto a la adhesión de toda Parte en los Convenios no signataria de este Protocolo. Los instrumentos de adhesión se depositarán en poder del depositario.

Artículo 23. ENTRADA EN VIGOR. 1. El presente Protocolo entrará en vigor seis meses después de que se hayan depositado dos instrumentos de ratificación o de adhesión.

2. Para cada Parte en los Convenios que lo ratifique o que a él se adhiera ulteriormente, el presente Protocolo entrará en vigor seis meses después de que dicha Parte haya depositado su instrumento de ratificación o de adhesión.

Artículo 24. ENMIENDAS. 1. Toda Alta Parte contratante podrá proponer una o varias enmiendas al presente Protocolo. El texto de cualquier enmienda propuesta se comunicará al depositario, el cual, tras celebrar consultas con todas las Altas Partes contratantes y con el Comité Internacional de la Cruz Roja, decidirá si conviene convocar una conferencia para examinar la enmienda propuesta.

2. El depositario invitará a esa conferencia a las Altas Partes contratantes y a las Partes en los Convenios, sean o no signatarias del presente Protocolo.

Artículo 25. DENUNCIA. 1. En el caso de que una Alta Parte contratante denuncie el presente Protocolo, la denuncia sólo surtirá efecto seis meses después de haberse recibido el instrumento de denuncia. No obstante, si al expirar los seis meses la Parte denunciante se halla en la situación prevista en el artículo 1, la denuncia no surtirá efecto antes del fin del conflicto armado. Las personas que hayan sido objeto de una privación o de una restricción de libertad por motivos relacionados con ese conflicto seguirán no obstante beneficiándose de las disposiciones del presente Protocolo hasta su liberación definitiva.

2. La denuncia se notificará por escrito al depositario. Este último la comunicará a todas las Altas Partes contratantes.

Artículo 26. NOTIFICACIONES. El depositario informará a las Altas Partes contratantes y a las Partes en los Convenios, sean o no signatarias del presente Protocolo, sobre:

- a) Las firmas del presente Protocolo y el depósito de los instrumentos de ratificación y de adhesión, de conformidad con los artículos 21 y 22;
- b) La fecha en que el presente Protocolo entre en vigor, de conformidad con el artículo 23; y
- c) Las comunicaciones y declaraciones recibidas de conformidad con el artículo 24.

Artículo 27. REGISTRO. 1. Una vez haya entrado en vigor el presente Protocolo, el depositario lo transmitirá a la Secretaría de las Naciones Unidas con objeto de que se proceda a su registro y publicación, de conformidad con el Artículo 102 de la Carta de las Naciones Unidas.

2. El depositario informará igualmente a la Secretaría de las Naciones Unidas de todas las ratificaciones y adhesiones que reciba en relación con el presente Protocolo.

Artículo 28. TEXTOS AUTÉNTICOS. El original del presente Protocolo, cuyos textos árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, se depositará en poder del depositario, el cual enviará copias certificadas conformes a todas las Partes en los Convenios.

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

ДОПОЛНИТЕЛЬНЫЙ ПРОТОКОЛ К ЖЕНЕВСКИМ КОНВЕНЦИЯМ ОТ 12 АВГУСТА 1949 ГОДА, КАСАЮЩИЙСЯ ЗАЩИТЫ ЖЕРТВ ВООРУЖЕННЫХ КОНФЛИКТОВ НЕМЕЖДУНАРОДНОГО ХАРАКТЕРА (ПРОТОКОЛ II)

СОДЕРЖАНИЕ

Преамбула	Часть IV. Гражданское население
Часть I. Сфера применения настоящего протокола	Статья 13. Защита гражданского населения
Статья 1. Основная сфера применения	Статья 14. Защита объектов, необходимых для выживания гражданского населения
Статья 2. Сфера применения в отношении отдельных лиц	Статья 15. Защита установок и сооружений, содержащих опасные силы
Статья 3. Невмешательство	Статья 16. Защита культурных ценностей и мест отправления культа
Часть II. Гуманное обращение	Статья 17. Запрещение принудительного перемещения гражданских лиц
Статья 4. Основные гарантии	Статья 18. Общества помощи и операции по оказанию помощи
Статья 5. Лица, свобода которых была ограничена	Часть V. Заключительные положения
Статья 6. Уголовное преследование	Статья 19. Распространение
Часть III. Раненые, больные и лица, потерпевшие кораблекрушение	Статья 20. Подписание
Статья 7. Защита и уход	Статья 21. Ратификация
Статья 8. Розыск	Статья 22. Присоединение
Статья 9. Защита медицинского и духовного персонала	Статья 23. Вступление в силу
Статья 10. Общая защита лиц, выполняющих медицинские функции	Статья 24. Поправки
Статья 11. Защита медицинских формирований и санитарно-транспортных средств	Статья 25. Денонсация
Статья 12. Отличительная эмблема	Статья 26. Уведомления
	Статья 27. Регистрация
	Статья 28. Аутентичные тексты

ПРЕАМБУЛА

Высокие Договаривающиеся Стороны, напоминая, что гуманитарные принципы, изложенные в статье 3, общей для Женевских конвенций от 12 августа 1949 года, лежат в основе уважения человеческой личности в случае вооруженного конфликта, не носящего международного характера, напоминая, далее, что международные документы, касающиеся прав человека, предоставляют основную защиту человеческой личности, подчеркивая необходимость обеспечить лучшую защиту жертв таких вооруженных конфликтов,

напоминая, что в случаях, не предусмотренных действующими правовыми нормами, человеческая личность остается под защитой принципов гуманности и требований общественного сознания,

согласились о нижеследующем:

ЧАСТЬ I. СФЕРА ПРИМЕНЕНИЯ НАСТОЯЩЕГО ПРОТОКОЛА

Статья 1. Основная сфера применения. 1. Настоящий Протокол, развивающий и дополняющий статью 3, общую для Женевских конвенций от 12 августа 1949 года, не изменяя существующих условий ее применения, применяется ко всем вооруженным конфликтам, не подпадающим под действие статьи 1 Дополнительного протокола к Женевским конвенциям от 12 августа 1949 года, касающегося защиты жертв международных вооруженных конфликтов (Протокол I), и происходящим на территории какой-либо Высокой Договаривающейся Стороны между ее вооруженными силами или другими организованными вооруженными группами, которые, находясь под ответственным командованием, осуществляют такой контроль над частью ее территории, который позволяет им осуществлять непрерывные и согласованные военные действия и применять настоящий Протокол.

2. Настоящий Протокол не применяется к случаям нарушения внутреннего порядка и возникновения обстановки внутренней напряженности, таким, как беспорядки, отдельные и спорадические акты насилия и иные акты аналогичного характера, поскольку таковые не являются вооруженными конфликтами.

Статья 2. Сфера применения в отношении отдельных лиц. 1. Настоящий Протокол применяется без какого бы то ни было неблагоприятного различия, основанного на признаках расы, цвета кожи, пола, языка, религии или вероисповедования, политических или иных убеждений, национального или социального происхождения, имущественного положения, рождения или иного статуса, или на каких-либо других подобных критериях (именуемого далее «неблагоприятным различием»), ко всем лицам, затрагиваемым вооруженным конфликтом, как он определен в статье 1.

2. По окончании вооруженного конфликта все лица, которые были подвергнуты лишению или ограничению свободы по причинам, связанным с таким конфликтом, а также те лица, которые подвергаются лишению или ограничению свободы по тем же причинам после конфликта, пользуются защитой, предусмотренной статьями 5 и 6, до конца периода такого лишения или ограничения их свободы.

Статья 3. Невмешательство. 1. Ничто в настоящем Протоколе не должно истолковываться как затрагивающего суверенитет государства или обязанность правительства всеми законными средствами поддерживать или восстанавливать правопорядок в государстве или защищать национальное единство и территориальную целостность государства.

2. Ничто в настоящем Протоколе не должно истолковываться как оправдание прямого или косвенного вмешательства по какой бы то ни было причине в вооруженный конфликт или во внутренние или внешние дела Высокой Договаривающейся Стороны, на территории которой происходит этот конфликт.

ЧАСТЬ II. ГУМАННОЕ ОБРАЩЕНИЕ

Статья 4. Основные гарантии. 1. Все лица, не принимающие непосредственного участия или прекратившие принимать участие в военных действиях, независимо от того, ограничена их свобода или нет, имеют право на уважение своей личности, своей чести, своих убеждений и своих религиозных обрядов. При всех обстоятельствах с ними обращаются гуманно и без какого-либо неблагоприятного различия. Запрещается отдавать приказ не оставлять никого в живых.

2. Без ущерба общим положениям, указанным выше, запрещаются и будут оставаться запрещенными в любое время и в любом месте следующие действия в отношении лиц, упомянутых в пункте 1:

- а) посягательство на жизнь, здоровье, физическое и психическое состояние лиц, в частности, убийства, а также такое жестокое обращение, как пытки, нанесение увечий или любые формы телесных наказаний;
- б) коллективные наказания;
- в) взятие заложников;
- г) акты терроризма;
- д) надругательство над человеческим достоинством, в частности, унижительное и оскорбительное обращение, изнасилование, принуждение к проституции или непристойное посягательство в любой форме;
- е) рабство и работорговля во всех их формах;
- ж) грабеж;
- з) угрозы совершить любое из вышеуказанных действий.

3. Детям обеспечиваются необходимые забота и помощь и, в частности:

- а) они получают образование, включая религиозное и нравственное воспитание, согласно пожеланиям их родителей или, в случае отсутствия родителей, тех лиц, которые несут ответственность за попечение над ними;
- б) принимаются все необходимые меры для содействия воссоединению разъединенных семей;
- в) дети, не достигшие пятнадцатилетнего возраста, не подлежат вербовке в вооруженные силы или группы и им не разрешается принимать участие в военных действиях;
- г) особая защита, предусматриваемая настоящей статьей в отношении детей, не достигших пятнадцатилетнего возраста, продолжает применяться к ним, если они принимают непосредственное участие в военных действиях, вопреки положениям подпункта в), и попадают в плен;

Статья 5. Лица, свобода которых была ограничена. 1. В дополнение к положениям статьи 4 в отношении лиц, лишенных свободы по причинам, связанным с вооруженным конфликтом, независимо от того, интернированы они или задержаны, соблюдаются, как минимум, следующие положения:

- а) раненые и больные пользуются обращением в соответствии с положениями статьи 7;
- б) лица, указанные в этом пункте, в такой же степени, как и местное гражданское население, снабжаются продовольствием и питьевой водой, им обеспечиваются условия для сохранения здоровья и соблюдения гигиены, а также

предоставляется защита от суровых климатических условий и опасностей вооруженного конфликта;

- в) им разрешается получать помощь в индивидуальном или коллективном порядке;
- г) им разрешается отправлять свои религиозные обряды и, при наличии соответствующих просьб и когда это уместно, получать духовную помощь от лиц, таких как священники, которые выполняют религиозные функции;
- д) в случае привлечения к работе, они обеспечиваются условиями труда и защитой, аналогичными тем, которые предоставляют местному гражданскому населению.

2. Те, кто несет ответственность за интернирование или задержание лиц, о которых говорится в пункте 1, соблюдают также, в пределах своих возможностей, следующие положения, касающиеся таких лиц:

- а) за исключением случаев совместного размещения мужчин и женщин, составляющих одну семью, женщины содержатся в помещениях, отдельных от помещений, занимаемых мужчинами, и находятся под непосредственным надзором женщин;
- б) им разрешается посылать и получать письма и почтовые карточки, число которых может быть ограничено компетентными властями, если они сочтут это необходимым;
- в) места содержания интернированных и задержанных лиц не должны находиться вблизи зоны боевых действий. Лица, упомянутые в пункте 1, должны быть эвакуированы, когда места их интернирования или задержания подвергаются прямой опасности в результате вооруженного конфликта, если их эвакуация может быть осуществлена в достаточно безопасных условиях;
- г) они пользуются правом на медицинское обслуживание;
- д) их физическому или психическому состоянию здоровья и неприкосновенности не наносится ущерб путем какого-либо неоправданного действия или упущения. Соответственно запрещается подвергать лиц, указанных в настоящей статье, каким бы то ни было медицинским процедурам, необходимость в которых не вызывается состоянием здоровья соответствующих лиц и которые не отвечают общепринятым медицинским нормам, применяемым в отношении свободных лиц при аналогичных с медицинской точки зрения обстоятельствах.

3. Лица, на которых не распространяются положения пункта 1, но свобода которых каким бы то ни было образом ограничивается по причинам, связанным с вооруженным конфликтом, пользуются гуманным обращением в соответствии со статьей 4 и пунктами 1 а), в) и г) и 2 б) настоящей статьи.

4. Если принимается решение об освобождении лиц, лишенных свободы, те, кто принимает такое решение, предпринимают необходимые меры для обеспечения безопасности этих лиц.

Статья 6. Уголовное преследование. 1. Настоящая статья применяется к судебному преследованию и наказанию за уголовные правонарушения, связанные с вооруженным конфликтом.

2. Никакое судебное решение не выносится и никакое наказание не налагается в отношении лица, признанного виновным в правонарушении, кроме

как на основе приговора суда, обеспечивающего основные гарантии независимости и беспристрастности. В частности:

- а) процедура должна предусматривать, чтобы обвиняемый был без промедления информирован о деталях правонарушения, вменяемого ему в вину, и предоставлять обвиняемому до и во время суда над ним все необходимые права и средства защиты;
- б) ни одно лицо не может быть осуждено за правонарушение, кроме как на основе личной уголовной ответственности;
- в) ни одно лицо не может быть признано виновным в каком-либо уголовном правонарушении в связи с каким-либо действием или упущением, которое не являлось уголовным правонарушением по закону во время его совершения; равным образом, не может налагаться более суровое наказание, чем то, которое было применено, когда было совершено данное уголовное правонарушение; если после совершения правонарушения законом устанавливается более легкое наказание, то действие этого закона распространяется и на данного правонарушителя;
- г) каждый, кому предъявляется обвинение в правонарушении, считается невиновным до тех пор, пока его вина не будет доказана по закону;
- д) каждый, кому предъявляется обвинение в правонарушении, имеет право на судебное разбирательство в его присутствии;
- е) ни одно лицо не может быть принуждено к даче показаний против самого себя или к признанию себя виновным.

3. При вынесении приговора осужденному должно быть сообщено о его праве на обжалование в судебном или ином порядке, а также о сроке, в течение которого он может воспользоваться этим правом.

4. Смертный приговор не выносится лицам, которые в момент совершения правонарушения не достигли восемнадцатилетнего возраста, и не приводится в исполнение в отношении беременных женщин и матерей, имеющих малолетних детей.

5. По прекращении военных действий органы, находящиеся у власти, стремятся предоставить как можно более широкую амнистию лицам, участвовавшим в вооруженном конфликте, и лицам, лишенным свободы по причинам, связанным с вооруженным конфликтом, независимо от того, были ли они интернированы или задержаны.

ЧАСТЬ III. РАНЕННЫЕ, БОЛЬНЫЕ И ЛИЦА, ПОТЕРПЕВШИЕ КОРАБЛЕКРУШЕНИЕ

Статья 7. Защита и уход. 1. Все раненые, больные и лица, потерпевшие кораблекрушение, независимо от того, принимали ли они участие в вооруженном конфликте, пользуются уважением и защитой.

2. При всех обстоятельствах с ними обращаются гуманно и предоставляют им в максимально возможной мере и в кратчайшие сроки медицинскую помощь и уход, которых требует их состояние. Между ними не проводится никакого различия по каким бы то ни было соображениям, кроме медицинских.

Статья 8. Розыск. Во всех случаях, когда это позволяют обстоятельства, и в особенности после боя, безотлагательно принимаются все возможные меры к тому, чтобы разыскать и подобрать раненых, больных и лиц, потерпевших кораблекрушение, и оградить их от ограбления и дурного обращения, обеспечить им необходимый уход, а также к тому, чтобы разыскать мертвых и воспрепятствовать их ограблению и подобающим образом их захоронить.

Статья 9. Защита медицинского и духовного персонала. 1. Медицинский и духовный персонал пользуется уважением и защитой, и ему оказывается вся возможная помощь для выполнения им своих обязанностей. Он не должен принуждаться к выполнению задач, несовместимых с его гуманитарной миссией.

2. Нельзя требовать, чтобы при выполнении своих функций медицинский персонал отдавал предпочтение какому-либо лицу, кроме как по соображениям медицинского характера.

Статья 10. Особая защита лиц, выполняющих медицинские функции. 1. Ни при каких обстоятельствах ни одно лицо не может быть подвергнуто наказанию за выполнение им медицинских функций, совместимых с медицинской этикой, независимо от того, в интересах какого лица выполняются эти функции.

2. Лица, выполняющие медицинские функции, не могут принуждаться к совершению действий или выполнению работ в нарушение норм медицинской этики или других медицинских норм, служащих интересам раненых и больных, или в нарушение положений настоящего Протокола, а также к выполнению действий, требуемых такими нормами и положениями.

3. С учетом национального законодательства необходимо уважать профессиональные обязательства лиц, выполняющих медицинские функции, связанные с информацией, которую они могут получить относительно раненых и больных, находящихся на их попечении.

4. С учетом национального законодательства ни одно лицо, выполняющее медицинские функции, никоим образом не может быть подвергнуто наказанию за отказ предоставить информацию или за непредоставление информации относительно раненых и больных, которые находятся или находились на его попечении.

Статья 11. Защита медицинских формирований и санитарно-транспортных средств. 1. Медицинские формирования и санитарно-транспортные средства в любое время пользуются уважением и защитой и не могут быть объектом нападения.

2. Защита, на которую имеют право медицинские формирования и санитарно-транспортные средства, прекращается лишь в том случае, если они используются для совершения враждебных действий, выходящих за рамки их гуманитарных функций. Однако предоставление защиты может быть прекращено только после предупреждения с установлением, когда это требуется, разумного срока и после того, как такое предупреждение не было принято во внимание.

Статья 12. Отличительная эмблема. Под контролем соответствующих компетентных властей предусматривается ношение или размещение на видном месте отличительной эмблемы красного креста, красного полумесяца или красного льва и солнца на белом фоне медицинским или духовным персоналом, медицинскими формированиями и санитарно-транспортными средствами. Она пользуется уважением при всех обстоятельствах. Эмблема не должна использоваться не по назначению.

ЧАСТЬ IV. ГРАЖДАНСКОЕ НАСЕЛЕНИЕ

Статья 13. Защита гражданского населения. 1. Гражданское население и отдельные гражданские лица пользуются общей защитой от опасностей, возникающих в связи с военными операциями. В целях осуществления этой защиты при всех обстоятельствах соблюдаются следующие нормы.

2. Гражданское население как таковое, а также отдельные гражданские лица не должны являться объектом нападения. Запрещаются акты насилия или угрозы насилием, имеющие основной целью терроризировать гражданское население.

3. Гражданские лица пользуются защитой, предусмотренной настоящей частью, за исключением случаев и на такой период, пока они принимают непосредственное участие в военных действиях.

Статья 14. Защита объектов, необходимых для выживания гражданского населения. Запрещается использовать голод среди гражданского населения в качестве метода ведения военных действий. Поэтому запрещается в этих целях подвергать нападению, уничтожать, вывозить или приводить в негодность объекты, необходимые для выживания гражданского населения, такие, как запасы продуктов питания, производящие продовольствие сельскохозяйственные районы, посевы, скот, сооружения для снабжения питьевой водой и запасы последней, а также ирригационные сооружения.

Статья 15. Защита установок и сооружений, содержащих опасные силы. Установки и сооружения, содержащие опасные силы, а именно: плотины, дамбы и атомные электростанции, не должны становиться объектом нападения даже в тех случаях, когда такие объекты являются военными объектами, если такое нападение может вызвать высвобождение опасных сил и последующие тяжелые потери гражданского населения.

Статья 16. Защита культурных ценностей и мест отправления культа. Без ущерба для положений Гаагской конвенции о защите культурных ценностей в случае вооруженного конфликта от 14 мая 1954 г. запрещается совершать какие-либо враждебные акты, направленные против тех исторических памятников, произведений искусства или мест отправления культа, которые составляют культурное или духовное наследие народов, и использовать их для поддержки военных усилий.

Статья 17. Запрещение принудительного перемещения гражданских лиц. 1. Не должны отдаваться распоряжения о перемещении гражданского населения по причинам, связанным с вооруженным конфликтом, если необходимость в этом не вызывается требованиями обеспечения безопасности упомяну-

тых гражданских лиц или настоятельными причинами военного характера. В случае необходимости осуществления таких перемещений принимаются все возможные меры для приема гражданского населения в условиях, удовлетворительных с точки зрения обеспечения крова, гигиены, здоровья, безопасности и питания.

2. Гражданские лица не могут принуждаться покидать свою собственную территорию по причинам, связанным с конфликтом.

Статья 18. ОБЩЕСТВА ПОМОЩИ И ОПЕРАЦИИ ПО ОКАЗАНИЮ ПОМОЩИ. 1. Общества помощи, находящиеся на территории Высокой Договаривающейся Стороны, такие как организации Красного Креста (Красного Полумесяца, Красного Льва и Солнца), могут предлагать услуги с целью выполнения своих традиционных функций в отношении жертв вооруженного конфликта. Гражданское население может, даже по своей собственной инициативе, предлагать подбирать раненых, больных и лиц, потерпевших кораблекрушение, и ухаживать за ними.

2. Если гражданское население испытывает чрезмерные лишения из-за недостаточного обеспечения запасами, существенно важными для его выживания, такими, как продовольствие и медицинские материалы, то с согласия заинтересованной Высокой Договаривающейся Стороны проводятся операции по оказанию помощи гражданскому населению, которые носят исключительно гуманитарный и беспристрастный характер и осуществляются без какого-либо неблагоприятного различия.

ЧАСТЬ V. ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ ПОЛОЖЕНИЯ

Статья 19. РАСПРОСТРАНЕНИЕ. Настоящий Протокол должен иметь как можно более широкое распространение.

Статья 20. ПОДПИСАНИЕ. Настоящий Протокол будет открыт для подписания участниками Конвенций спустя шесть месяцев после подписания Заключительного акта и будет оставаться открытым в течение двенадцати месяцев.

Статья 21. РАТИФИКАЦИЯ. Настоящий Протокол должен быть ратифицирован возможно скорее. Ратификационные грамоты сдаются на хранение Швейцарскому Федеральному Совету, депозитарию Конвенций.

Статья 22. ПРИСОЕДИНЕНИЕ. Настоящий Протокол открыт для присоединения любого участника Конвенций, не подписавшего его. Документы о присоединении сдаются на хранение депозитарию Конвенций.

Статья 23. ВСТУПЛЕНИЕ В СИЛУ. 1. Настоящий Протокол вступает в силу спустя шесть месяцев после сдачи на хранение двух ратификационных грамот или документов о присоединении.

2. Для каждого участника Конвенций, ратифицирующего настоящий Протокол или присоединяющегося к нему впоследствии, он вступает в силу через шесть месяцев после сдачи на хранение таким участником его ратификационной грамоты или документа о присоединении.

Статья 24. Поправки. 1. Любая из Высоких Договаривающихся Сторон может предлагать поправки к настоящему Протоколу. Текст любой предложенной поправки направляется депозитарию, который после консультаций со всеми Высокими Договаривающимися Сторонами и Международным Комитетом Красного Креста решает, следует ли созвать конференцию для рассмотрения предложенной поправки или поправок.

2. Депозитарий приглашает на эту конференцию все Высокие Договаривающиеся Стороны, а также участников Конвенций, независимо от того, подписали они или нет настоящий Протокол.

Статья 25. Денонсация. 1. В случае, если Высокая Договаривающаяся Сторона денонсирует настоящий Протокол, денонсация вступает в силу лишь по истечении шести месяцев после получения документа о денонсации. Однако, если по истечении шести месяцев сторона, заявившая о денонсации, окажется в ситуации, упомянутой в статье 1, денонсация не вступает в силу до окончания вооруженного конфликта. Лица, которые лишаются свободы или свобода которых ограничивается по причинам, связанным с этим конфликтом, тем не менее, продолжают пользоваться покровительством положений настоящего Протокола до их окончательного освобождения.

2. Уведомление о денонсации направляется в письменной форме депозитарию, который рассылает его всем Высоким Договаривающимся Сторонам.

Статья 26. УВЕДОМЛЕНИЕ. Депозитарий уведомляет Высокие Договаривающиеся Стороны, а также участников Конвенций, независимо от того, подписали они или нет настоящий Протокол:

- а) о подписях, поставленных под настоящим Протоколом, и сдаче на хранение ратификационных грамот и документов о присоединении в соответствии со статьями 21 и 22;
- б) о дате вступления в силу настоящего Протокола в соответствии со статьей 23; и
- в) о сообщениях и заявлениях, полученных в соответствии со статьей 24.

Статья 27. РЕГИСТРАЦИЯ. 1. После вступления в силу настоящий Протокол направляется депозитарием в Секретариат Организации Объединенных Наций для регистрации и опубликования в соответствии со статьей 102 Устава Организации Объединенных Наций.

2. Депозитарий также уведомляет Секретариат Организации Объединенных Наций о всех полученных им ратификационных грамотах и документах о присоединении в отношении настоящего Протокола.

Статья 28. АУТЕНТИЧНЫЕ ТЕКСТЫ. Подлинник настоящего Протокола, английский, арабский, испанский, китайский, русский и французский тексты которого являются равно аутентичными, сдается на хранение депозитарию, который направляет заверенные копии его всем участникам Конвенций.